من الخزانة الشرقية

بقلم حبيب زيات

الصيارفة في الاسلام

وافلاسهم من إلحاح الناس في اخذ اموالهم

كانت النقود تختلف سكة ووزناً . وتُقرض او تُزيَّف احياناً، فتخسّ قيمة او يبطل التعامل بها ولذلك كان لا بدّ من خازن عارف بتمييز الجيّد من الردي، منها ، وهو فعل الجهبذ . واللفظة فارسيّة اختلف مدلولها باختلاف الازمنة والامكنة . وبعد ان كان في عهد الخلافة العباسية بمعنى الناقد والصيرفي ، الذي تُحال اليه اموال الجهات والاعمال ، وتُستلف منه عند الحاجة جواري الكتاب وارزاق الرجّالة[1] . اصبح في دولة المماليك بمصر « الكاتب برسم الاستخراج والقبض وكتب الوصولات وعمل المخازيم والحمّات وتواليها »[2] .

وكان يُقال للدرهم الباطل الردي، « البَهْرَج » وللدينار الناقص « المثلوم » . ولما يُقتطع منه « القراضة » . قال ابن خلكان : « المثلوم عبارة عن دينار تقطع منه قطعة صغيرة . وقد جرت عادتهم في العراق وتلك البلاد ان يفعلوا مثل ذلك لانهم يتعاملون بالقطع الصغار ويسمونها القراضة . ويتعاملون ايضاً بالمثلوم وهو كثير الوجود في ايديهم »[3] .

ولهذه الاسباب كانت الدنانير توزن وزناً ، ولا تُقبض الا بعد ان تُصحّح . حتى اصبح لفظ « الوزن » و « التصحيح » مرادفاً لمعنى الدفع . واقتضت الحال في الدواوين السلطانية والخاصّة وجود خازن في كلّ منها عارف باحوال الذهب والفضة وشروط النقود، بصير بكل خلل او حيف يطرأ عليها . وهو العلم الذي برز فيه اليهود في كل عصر ومصر . ومن الغريب انه لم يكن لهم في ايام

١) تحفة الامراء في تاريخ الوزراء للصابئ ، ص ٨٠–٨١

٢) قوانين الدواوين لابن مماتي . برتيش موزيوم . Or. 3120 f° 9

٣) الاول من وفيات الاعيان ، ص ٥٦١

الجاحظ (١٦٣ — ٢٥٥ هـ = ٧٨٠ — ٨٦٩ م) حظّ في الجهبذة . وان الصيارفة كانوا في الاعمّ الاغلب من النصارى حسبما صرّح به في احدى رسائله ، حيث قال : « مما عظّم النصارى في قلوب العوام وحبّبهم الى الطغام ان منهم كتّاب السلاطين وفرّاشي الملوك واطباء الاشراف والعطارين والصيارفة . ولا تجد اليهودي الا صبّاغاً او دبّاغاً او حجّاماً او قصّاباً او شمّاباً»[1] . وهو ما لا يكاد يُصدَّق لما هو مشهور من ضراء اليهود باحتجان حِرَف النقود . ولعلّ الجاحظ ، بعد ان كتب رسالته المذكورة ، لم يلبث ان شهد ازدحامهم على الصيرفة وبلاءهم فيها حتى اعترف لهم السلطان بالتخصّص بها . ولذلك لما تولّى الخلافة المقتدر بالله (٢٩٥—٣٢٠ هـ = ٩٠٨ — ٩٣٢ م) كان اول ما امر به في السنة الثانية « ان لا يستخدم احد من اليهود والنصارى الا في الطبّ والجهبذة فقط »[2] . وهو ما يقتضي حتماً وجودهم قبل ايامه في مناصب الخزانة والصيرفة . زاحموا عليها النصارى بالمناكب حتى اوشكوا ان يزيحوهم عنها . ولذلك اقرّ لهم المقتدر بحقّ الخدمة فيها . وربما استقلّوا بها غالباً في بعض الاقاليم كالشام ، فان الرحالة المشهور البشاري المقدسي المتوفى في الربع الاخير من القرن الرابع للهجرة ، لما طاف فيه ، قال : « واكثر الجهابذة والصياغين والصيارفة والدباغين بهذا الاقليم يهود . واكثر الاطباء والكتبة نصارى »[3] . وهذه القسمة بين النصارى واليهود هي التي أشير اليها في البيتين المشهورين :

لُعن النصارى واليهود ، فانهم بلغوا بمكرهم بنا الآمالا
خرجوا اطباءً وكُتّاباً ، لكي يتقسّموا الارواح والاموالا

يريد بالكتّاب الخُزّان والنُقّاد ، لا الكتّاب . وهو ما صرّح به القاضي ابو منصور عبد الحميد بن محمد بن الخطيب المتوفى سنة ٥٩٨ (١٢٠٢ م) بقوله :

الم يرفع من قد كان متضعاً من قبله ، فتراه زائد المال
ان النصارى عُنوا بالطبّ ، فامتُثلت طوعاً اوامرهم من غير إهمال
واهتمّ قوم بعلم النقد ، فارتفعوا ، وهم جهود ، وعزّوا بعد اذلال

---

١) رسالة الردّ على النصارى ، ص ١٧
٢) مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي . بريتيش موزيوم Or. 4619 f° 41 b
٣) احسن التقاسيم ، ص ١٨٢

فهؤلاء ، وان كانوا ذوي ضمة ، فالعلم حكّمهم في النفس والمال (١

فخصّ اليهود بعلم النقد اي الجهبذة . ويظهر انهم لم ينفردوا به تماماً ، وان المجوس كانوا يشاركونهم فيه احياناً كما يؤخذ مما رواه ماري بن سليمان، قال:

« ان جماعة من المسلمين كتبوا سعاية في عبدالله سليمان (بن وهب وهو في الوزارة) الى المعتضد واغروا به وحكوا ميله الى النصارى . واتصل الخبر بعبدالله فجزع ودخل على المعتضد . فدفع اليه الرقعة . فتغيّر واعتذر ، وقال : ما وليت نصرانياً سوى عمر بن يوسف للانبار . والجهابذة يهود ومجوس . واعتمدت عليهم لا ميلاً اليهم لكن لثقتي بهم . فقال المعتضد: اذا وجدت نصرانياً يصلح لك فاستخدمه . فهو آمن من اليهود لان اليهود يتوقعون عود الملك اليهم . وآمن من المسلم لانه بموافقته لك بالدين يروم الاحتيال على منزلتك وموضعك . وآمن من المجوس لان المملكة كانت فيهم . ووصّاه بالاحسان اليهم وخرج مسروراً . »(٢)

ولا يخفى قدر هذه الشهادة في حقّ النصارى من مثل خليفة الوقت المعتضد بالله .

ومن جهابذة الحضرة في زمان المقتدر بالله ابرهيم بن يوحنا(٣) ، وزكريا بن يوحنا(٤) ، وابرهيم بن ايوب(٥) من النصارى . وهرون بن عمران(٦) ، ويوسف بن فنحاس(٧) من اليهود . وممن لم يُصرّح بنسبتهم اسرائيل بن صالح ، وسهل بن نظير(٨) . وقد نقل الصابئ طرفاً من سرقاتهم اموال الدولة بتواطأة وزراء الوقت كابني الفرات وحامد بن العباس . واشتهر منهم ايضاً في خلافة القائم بامر الله

---

١) الثاني من ذيل الدبيثي على تاريخ بغداد للخطيب . خزانة باريس ٥٩٢٣ ، ص ١٠٨

٢) كتاب المجدل (اخبار فطاركة كرسي المشرق) روما ١٨٩٩ ، ص ٨٤

٣) الصابئ : تاريخ الوزراء ، ص ٢٢٦ ؛ وتجارب الامم لابن مسكويه (طبعة مصر) ص ١٥ و ٩٩

٤) الصابئ : تاريخ الوزراء ، ص ١٥٨

٥) صلة تاريخ الطبري لعريب ، ص ١٣٥

٦) الصابئ ، ص ٢٢-٧٦ ، ٨٠-١٥٨ ، ٢٠٦

٧) الصابئ ، ص ٧١-٨٠ ، ١٥٨ ؛ وفي الاصل المطبوع « فيجاس » وهو تصحيف .

٨) تجارب الامم لابن مسكويه ، ص ٢٤٩

علي بن هرون الجهبذ قتله الامير بجكم سنة ٣٢٩ (٩٤١ م) بعد ان اخذ منه احمد بن علي الكوفي مائة الف وعشرة آلاف دينار[١] .

ومن صيارفة الشام قبل ايام المقتدر بالله يعقوب بن الفرج الجهبذ النصراني بحلب ، وهو الذي هجاه البحتري اقبح هجاء واقذعه بابياته :

فان كنت ادهنتَ ، او دُهنتَ ، او لمجتَ بطليّ في من لمج . . .[٢]

وهناك جهبذ ورد ذكره في تاريخ الصابئ باسم ابرهيم بن احمد بن ادريس . صُولح في احدى المصادرات السلطانية على ستة آلاف دينار[٣] . ويُستدلّ من اسمه على انه كان من المسلمين . وقد شارك المسلمون اليهودَ والمجوس في تعاطي الجهبذة في العهد الاول من الخلافة العباسية . ومما يؤيّد ذلك ما رواه المبرّد في الكامل ، وهو ما وطّأنا له هذه المقالة ، قال :

« روى الاسدي انه افتقر رجل من الصيارفة بإلحاح الناس في اخذ اموالهم التي كانت لديه وتعذر امواله التي كانت له عند الناس . فسأل جماعة من الجيران ان يسيروا معه الى رجل من قريش من اولاد أجوادهم ليسدّ من خلّته . فساروا فجلسوا في الصحن . فخرج اليهم يخطر بقضيب في يديه حتى ثنى وسادة فجلس عليها . فذكروا حاجتهم وخلّة صاحبهم مع قديم نعمته وقرب جواره . فخطر بالقضيب ثم قال متمثلاً : — والشعر لنصيب ، وقيل لكثيّر . والاول اثبت —

اذا المال لم يوجب عليك عطاءه ضنينة تقوى او صديق توامنه
بخلتَ ، وبعض البخل حزم وقوة فلم يتذلك المال الا خزانته

ثم اقبل على القوم فقال : انّا والله ما نجمد عن الحق ولا نتدفق في الباطل . وان لنا حقوقاً تشغل فضول اموالنا . وما كل من افلس من الصيارفة احتلنا لجبره . قوموا يرحمكم الله . قال فابتدر القوم الابواب .[٤] »

وهذا مثال قديم لما يجري اليوم في اكبر المصارف ، اذا ازدحم الناس على اخذ ودائعهم منها . ولا تخفى قيمة نظائر هـذا الشاهد في تاريخ الصيرفة في

١) الاوراق للصولي ، ص ١٤٧-١٤٨
٢) ديوانه . خزانة باريس ٣٠٨٦ ، ص ٧٦
٣) تحفة الامراء في تاريخ الوزراء ، ص ٢٢٤
٤) الكامل للمبرد (طبعة التقدم بمصر) ١ : ١٦٩ - ١٧٠

الاسلام. ولا يبعد ان يكون الصيرفي الذي ذكره الاسدي من بقية صيارفة مكة قبل الهجرة.

وقلّ جدًا ان يشير الكتبة والمؤرّخون الى الصيارفة المسلمين. ولعل ذلك لكراهتهم الاقرار بتعاطي الربا في الخلافة العباسية. ويظهر انهم كانوا اوفر عددًا في مصر في الخلافة الفاطمية، والامارتين الطولونية والاخشيدية، حتى كانوا لا يبالون احيانًا باحكام الشرع فيضطر المحتسب الى تأديبهم. وفي سنة ٣٦١ (٢/٩٧١ م)، في ربيع الاول، عزّر المحتسب جماعة منهم. قال المقريزي فشغبوا وصاحوا: معاوية خال علي بن ابي طالب[1]. وهذا التدأ كان ينادي بـه اهل السنة في وجوه اهل الشيعة في اوقات الفتنة والاضطراب.

ومن الدلائل على وجود بعض الجهابذة المسلمين في دولة المماليك ما نُقل من الاوامر السلطانية التي كانت تحظّر على اهل الذمة ان يكونوا صيارفة. فلا بد في مثل هذه الحال ان يكون قد حصل الاستغناء عنهم بقيام المسلمين مقامهم. قال ابن قاضي شهبة الاسدي في جملة اخبار دمشق بتاريخ سنة ٧٥٧ (١٣٥٦ م):

« في جمادى الاولى نودي في البلد لا يُستخدم احد من اهل الذمة في شيء من الجهات. ولا يُمكّنوا ان يكونوا صيارفة ايضا »[2].

وقد عُني الفقهاء والرواة والمؤرّخون في القرن الخامس للهجرة خصوصًا بوضع الاحاديث والاخبار المنسوبة للخلفاء في كراهة تنصيب اهل الذمّة في الدواوين وتسليم بيوت المال اليهم. ولجأوا احيانًا الى اسخف الوسائل، وتجاوزوا كل حدّ في التلفيق والتضليل لاثارة الاحقاد عليهم. ومن ادلّ هذه الامثال ما جاء في تاريخ المماليك ننقله لغرابته وفكاهته. قال بلفظه:

« حكي عن الكحّاني انه كان يترى الخليفة المستنجد ويأخذ عليه القراءة. وكان الخليفة يقعد من وراء حجاب والكحّاني يأخذ عليه. وكان قد بلغ الكحّاني ان الخليفة قد سلّم امر بيت المال لانسان ذمّي. فقرأ الخليفة هذه الآية: « يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى اولياء بعضهم اولياء بعض. ومن يتولّهم منكم فانه منهم ». فدقّ الكحّاني يده على

١) انباط الحنفاء باخبار الخلفاء، ص ٨٧

٢) ذيل ابن قاضي شهبة. خزانة باريس ١٦٠٠، ص ١٥٢

الارض. وكانت عادته ان لا يدق الا اذا غلط. فاعاد الخليفة الآية صحيحة. فاعاد الدق ثلاث مرار. ففهم الخليفة مغزاه. وقام على حاله احضر رأس الذي في طبق واخرجها (١ للكسائي من تحت الستر. فعند ذلك قرأ الآية. فاعاد الكسائي يدق.»(١

ويظهر ان هذه الحكاية الصبيانية قصّها وزير المغرب بكل جدّ على الامير بن سيف الدين سلار، وركن الدين بيبرس الجاشنيكر، حين مرّ بالقاهرة سنة ٧٠٠ للهجرة (١٣٠١ م) قاصدًا الحجّ. وانكر ما رآه من ملابس النصارى بمصر وركوبهم الخيل والبغال. وتقلدهم اجلّ المناصب الديوانية. فأثرت حكايته في الامير بيبرس خصوصاً. وكانت سبب إذلال النصارى ونكبتهم في السنة المذكورة.

ولا حاجة الى التنبيه على ما في هذه الخرافة المضحكة من التخليط والجهل الفظيع. وقد غبي على الوزير والامير والمؤرخ ان بين الكسائي والمستنجد بالله قريباً من اربعة قرون. لان مؤدّب الامين توفي سنه ١٨٩ للهجرة (٨٠٥ م) ومات المستنجد بالله سنة ٥٦٦ (١١٧٠ م) فكيف استطاع ان يستنجد بالكسائي لتعلم القرآن كالصبيان.

---

١) يظهر ان تأنيث الرأس كان من اغلاط العامة والكتّاب قديمًا. قال عبد اللطيف البغدادي: «ما تؤنثه العامة وهو مذكر البطن والرأس» (ذيل الفصيح ص ١١٤) ومن شواهد اقلام الكتاب قول ياقوت الحموي نقلًا عن ابي عثمان المازني: «كنا عند ابي زيد (الانصاري) فجاء الاصمعي واكبَّ على رأسه يقبلها» (معجم الادباء ٤: ٢٣٩) وللادفوي في مقدمة كتابه الطالع السعيد في كلامه على صعيد قوص وارضها «اقمتُ بها الى ان طار من رأسي غراباه» (ص ٤–٥) وقد أنّثها المقريزي مرارًا في كتابيه الخطط والسلوك. قال في قتل الملك احمد ابن الملك الناصر في الكرك: «فتوجه اليه الملك الصالح وقطع رأسه واحضرها الى مصر» (الخطط ٤: ١٣٤) وفي اخبار سنة ٧٣٧: «نجا الفارس وفي ظنه ان رأس النشو سقطت عن بدنه (السلوك خزانة الفاتيكان ص ١٣٠) وفي تاريخ ابن ميسر: «لما حملت رأس العادل الى القصر اشرف الظافر من باب الذهب ورفعت الرأس ليراها الناس» (ص ١٣) وممن اكثر من تأنيثها القلقشندي في صبح الاعشى (٣: ٣٥١) وابن تغري بردي (النجوم ٧: ٩٨)

٢) *Beitraege zur Geschichte der Mamlukensultane.* Herausgegeben von K. v. Zetterstéen. Leiden, 1919 (ص ٨٦ – ٨٧)

دراهم الكاغد

هو الاسم الذي دعا به ابن بطوطة اوراق النقود التي وجدهم يتعاملون بها في الصين، كمثل الصكوك المعروفة اليوم بالبنكنوت او الليرة الورق. ولم نجد من أشار الى شيء من هذه الاوراق في عهد الخلافتين العباسية والفاطمية ، او في دولة المماليك. ولعلها لم تنشأ الا في دولة المغول، بعد سقوط بغداد. واول من ذكر ظهورها في ايامهم ، على ما وقفنا عليه ، عبد الرزاق الفوطي في اخباره عن القرن السابع للهجرة. ودعاها الجاوَ ، ورسمها كذا بواو مفتوحة بآخره. وحكى ان صدر الدين احمد بن عبد الرزاق الخالدي ، صاحب ديوان الممالك في تبريز ، وضع هذا الجاو سنة ٦٩٣ (١٢٩٤ م) عوض السكة من الدنانير والدراهم. وامر ان يتعاملوا به ، وعليه تتمة السلطان . قال : « وكان من عشرة دنانير الى درن ذلك حتى ينتهي الى درهم. ونصف. وربع. فتعامل به اهل تبريز اضطراراً لا اختياراً بالقسر والقهر. فاضطربت احوالهم اضطراباً اضرّ بهم وبغيرهم حتى تعذرت الاقوات وسائر الاشياء. وانقطعت المرادّ من كل نوع. فكان الرجل يضع الدرهم في يده تحت الجاو ويعطي الخبّاز والقصّاب وغيرهما ويأخذ حاجته خوفاً من اعوان السلطان. ثم حُمل منه عدة احمال الى بغداد صحبة الامير لكزي ابن ارغون اقا. فلما بلغ ذلك اهليها استعدوا بالاقوات وغيرها حيث عرفوا ما جرى في تبريز. فلما أنهي ذلك الى السلطان كيخاتو امر بابطاله فأبطل قبل وصول لكزي الى بغداد وكفى الله العالم شره. »[1]

وفي سنة ٦٩٧ (١٢٩٧ م) امر السلطان غازان بقتل صدر الدين المذكور ، لما ظهر من سوء سيرته ، واظهاره الجاو. وقسره الناس على التعامل به . فاضرّ بهم وبطلت معايشهم وتعطلت امورهم[2].

---

١) الحوادث الجامعة في المائة السابعة ، لكمال الدين عبد الرزاق الفوطي ، الخزانة التيمورية ص ٢١٣ ، رقم ١٣٨٣

٢) الكتاب المذكور ، ص ٢٣٦

وفي ضدّ ذلك كان اهل الصين يفضلون التعامل بقطع الكاغد على الدراهم والدنانير. وكان من عادتهم ، في زمان ابن بطوطة ، ان يسبك التاجر ما يكون لديه من الفضة والذهب ويجعلها قطعاً زنة قنطار وما فوقه وما دونه. ويثبتها على باب داره فيما قيل. ومن اجتمعت له خمس قطع جعل في اصبعه خاتماً. ومن كانت له عشر جعل خاتمين. ومن كان له خمس عشرة سمّوه السّتي وهو بمعنى الكارمي بمصر[1]. ويظهر انهم كانوا يعتبرون مجموع هذه السبائك رهناً لنقد الكاغد ، كما هي الحال اليوم. ولذلك قام الكاغد عندهم مقام الذهب والفضة. قال ابن بطوطة:

« فكانوا لا يتبايعون بدينار ولا درهم. وانما بيعهم وشراؤهم بقطع كاغد. كل قطعة منها بقدر الكفّ مطبوعة بطابع السلطان. وتسمى الخمس والعشرون قطعة منها بالِشت وهو بمعنى الدينار. واذا تمزّقت تلك الكواغد في يد انسان حملها الى دار كدار السكة عندنا فاخذ عوضها جدداً ووضع تلك. ولا يعطي على ذلك اجرة ولا سواها. لان الذين يتولون عملها لهم الارزاق الجارية من قبل السلطان. وقد وُكل بتلك الدار امير من كبار الامراء. واذا مضى انسان الى السوق بدرهم فضة ودينار يريد شراء شيء. لم يؤخذ منه ولا يلتفت اليه حتى يصرفه بالبالشت ويشتري به ما اراد. »[2]

---

١) رحلة ابن بطوطة (طبعة التبل بمصر) ، ٢ : ١٥٤

٢) رحلة ابن بطوطة (طبعة التبل بمصر) ، ٢ : ١٥٥